IAEA
تسخير الذرة من أجل السلام

المؤتمـــر العـــام

GC(56)/COM.5/OR.8
تاريخ الإصدار: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

توزيع عام
عربي
الأصل: انكليزي

الدورة العادية السادسة والخمسون

اللجنة الجامعة

محضر الجلسة الثامنة

المعقودة في مركز أوستريا، فيينا، يوم الخميس ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، الساعة ١٥/١٥.

الرئيس: السيد طارق شكري (المملكة العربية السعودية)

المحتويات

بنـــد جـــدول الأعمال[1]		الفقـــرات
١٥	تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة *(مستأنف)*	١-٥٠

---

[1] الوثيقة GC(56)/19.

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بأي من لغات العمل من خلال مذكرة و/أو عن طريق إدراجها ضمن نسخة من هذا المحضر، في غضون ثلاثة أسابيع من تاريخ استلام المحضر، على أن ترسل التصويبات إلى:

Secretariat of the Policy-Making Organs, International Atomic Energy Agency, Vienna International Centre, P.O. Box 100, 1400 Vienna, Austria; Fax +43 1 2600 29108;

أو البريد الإلكتروني secpmo@iaea.org؛ أو من خلال الموقع GovAtom باستخدام الوصلة Feedback.

يرد تكوين الوفود التي حضرت الجلسة في الوثيقة GC(56)/INF/9.

١٥ تعزيز أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة
(مستأنف)
الوثيقة (GC(56)/COM.5/L.5/Rev.1)

١- قال ممثل بيرو، متحدثاً نيابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين، إن أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني مهمة للغاية بالنسبة للدول الأعضاء النامية.

٢- وقال ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، مُثنِياً على مشروع القرار، إن أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني في غاية الأهمية لأعضاء الوكالة ككل، وليس فقط بالنسبة للدول الأعضاء النامية.

٣- وقال ممثل إيطاليا، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، إن الاتحاد الأوروبي يولي أهمية خاصة لأنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني، التي يمكن أن تقدم مساهمة كبيرة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٤- ومن الأهمية بمكان أن تصبح إدارة هذه الأنشطة مجدية وفعالة وشفافة وخاضعة للمساءلة على نحو متزايد، في وقت يتسم بقيود اقتصادية حادة في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي خصوصاً.

٥- واقترح الرئيس أن تنظر اللجنة في مشروع القرار قسماً تلو الآخر.

القسم ١

٦- اقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن يضاف إلى الفقرة ١، بعد عبارة "مع النظام الأساسي للوكالة"، ما يلي: "، ويحث الأمانة كذلك على أن تتيح المساعدات اللازمة لضمان تصميم جميع المشاريع بما يتوافق مع النظام الأساسي".

٧- وقال ممثل بيرو، متحدثاً نيابةً عن مجموعة الـ٧٧ والصين، إن الإضافة المقترحة ليست ضرورية، حيث إن هذه الفكرة متضمَّنة بالفعل في مشروع القرار.

القسم ٢

٨- واقترح ممثل إيطاليا، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وبدعم من ممثلي كندا والفلبين وجنوب أفريقيا، حذف الفقرة (هـ) على أساس أنها تخص واحداً من بين مجالات مواضيعية أخرى لا تقل أهمية.

٩- وقال ممثل بيلاروس إنه ينبغي الإبقاء على الفقرة (هـ)، ولكن مع حذف كلمة "النامية" بعد كلمة "البلدان".

١٠- وقال ممثلا كندا وهولندا إنهما يودان أن يتضمّن مشروع القرار إشارة إلى إنهاء التعاون التقني تدريجياً من جانب الوكالة مع البلدان المستفيدة متى بلغت في تقدمها ما يتجاوز نقطة احتياجها إليه.

١١- ودعا ممثل الهند، بدعم من ممثلي إندونيسيا ومصر والاتحاد الروسي وجمهورية إيران الإسلامية، إلى الإبقاء على الفقرة (هـ).

١٢- واقترح ممثل إيطاليا، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، تعديل الفقرة ٢ من خلال إدراج عبارة "وكذلك التزامها ومسؤولياتها في تنفيذ برنامج التعاون التقني" بعد جملة "البلدان المعنية".

١٣- وقال ممثل مصر إن الإدراج المقترح لا يحقق قيمة مضافة للفقرة ٢.

١٤- واقترح ممثل الاتحاد الروسي أن تعدَّل الفقرة (ح) من خلال إضافة عبارة "مثل الخبراء والدورات التدريبية والبنية التحتية، في جملة أمور،" بعد جملة "مساهمات عينية".

١٥- وأعرب ممثلو كلٍّ من الولايات المتحدة الأمريكية والهند ومصر عن تأييدهم للتعديل المقترح على الفقرة (ح).

١٦- واقترحت ممثلة الجمهورية العربية السورية، بدعم من ممثل بيرو، أن يتم نقل الفقرة ١٠ من القسم ٤ إلى القسم ٢، حيث إن البند (ط) من القسم ٢ يتطرق أيضاً إلى منصة الاتصالات *InTouch*.

١٧- واقترح ممثل الولايات المتحدة الأمريكية أن تُدرَج، بعد الفقرة ٢، فقرة نصها كالتالي "ويرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة لتعزيز المساواة بين الجنسين في جميع أنحاء برنامج التعاون التقني، في حين يلاحظ مع القلق أن نسبة مشاركة الإناث في مشاريع التعاون التقني لا تزال أقل من ٣٠ في المائة في المتوسط، بل إن العديد من المناطق قاصر حتى عن بلوغ هذا المستوى المنخفض، ويشجع الأمانة على مواصلة جهودها لضمان التوازن بين الجنسين، من خلال التشاور في إطار الاتفاقات والتجمعات الإقليمية حيثما كان ذلك مناسباً، وحث جميع الدول الأعضاء على العمل مع الأمانة لزيادة عدد النساء المشاركات في برنامج التعاون التقني؛ ".

١٨- وقالت ممثلة الجمهورية العربية السورية، بعد أن دعت إلى الإبقاء على الفقرة (هـ)، إن وفدها يمكن أن تدعم التعديل الذي اقترحه ممثل الاتحاد الروسي على الفقرة (ح) إذا كان نصه كما يلي: "مثل الخبراء والتدريب". ففي رأي وفدها، لا يمكن أن تُعتبَر "البنية التحتية" بمثابة "مساهمة عينية".

١٩- وقال ممثل الاتحاد الروسي، بدعم من ممثلَي الهند ومصر، إن اقتراحه بشأن الفقرة (ح) قائم على الإطار البرنامجي القطري القياسي المعتمد في عام ٢٠٠٢. ووفقاً للأمانة، يمكن للدول، في ظروف معينة، أن توفر الدعم التقني في شكل بنية تحتية.

٢٠- وقال ممثل إندونيسيا إن وفده يؤيد الإبقاء على الفقرة (هـ) كمكمِّل مناسب للفقرة (د).

٢١- وقال ممثل ألمانيا إنه لا يرى أي صلة بين الفقرتين وإنه ينبغي حذف الفقرة (هـ).

٢٢- واقترح ممثل الهند، بدعم من ممثل إندونيسيا، أن تضاف، في نهاية الفقرة (د)، عبارة "وإذ يؤكد على أهمية دعم الوكالة في مجال الموارد البشرية وتطوير البنية التحتية للقوى النووية". فهذه العبارة تعكس جوهر الفقرة (هـ)، التي يمكن من ثم حذفها.

٢٣- وقال ممثل النمسا إن وفد بلده غير راضٍ عن الصيغة "وإذ يؤكد على أهمية" في العبارة الإضافية المقترحة.

٢٤- واقترح ممثل سنغافورة الاستعاضة عن جملة "وإذ يؤكد على" بجملة "وإذ يشير إلى".

٢٥- واقترح ممثل النمسا، بدعم من ممثلي الصين وبيرو ومصر والاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا وإيطاليا نيابةً عن الاتحاد الأوروبي والهند، أن يكون نص العبارة الإضافية كما يلي: "وإذ يشير إلى دعم الوكالة الرامي إلى تطوير الموارد البشرية والبنية التحتية للقوى النووية".

٢٦- واقترح ممثل البرتغال، بدعم من ممثل الولايات المتحدة الأمريكية، حذف عبارة "، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً،" في الفقرة ٣.

٢٧- وقال ممثل مصر إنه ينبغي حذف الفاصلة الواردة في البند (د) بعد جملة "معايير أمان" بحيث تكون كلمة "الوكالة" هي المحدِّد لتوصيف كلٍّ من جملتي "معايير أمان" و"المبادئ التوجيهية للأمن النووي".

٢٨- وقال الرئيس، بعد التعليقات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي والسويد والهند وجنوب أفريقيا والصين، إن الفاصلة الواردة بعد عبارة "معايير أمان الوكالة" ستُحذَف.

٢٩- وقال ممثل السويد إنه ينبغي، تماشياً مع الفقرة ٢٥ من القرار GC(55)/RES/11، أن تضاف عبارة "والتقنيات النووية" بعد عبارة "تطبيقاتها..... للطاقة الذرية" في نهاية الفقرة ٢.

القسم ٣

٣٠- واقترح ممثل كندا، بدعم من ممثلي أستراليا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوريا، أن تُدرَج عبارة "صنع القرار المدفوع بالنواتج و" بين كلمتي "وكذلك" و "النتائج" الواردتين في البند (ب)، وأن تُدرَج كلمة "والنواتج" بعد عبارة "الإبلاغ المنتظم عن التنفيذ" في الفقرة ٤.

٣١- واقترح إضافة فقرة ختامية للمنطوق يكون نصها على النحو التالي: "ويرجو من مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية ومن المراجع الخارجي تقييم مشاريع التعاون التقني على أساس ما يتحقق من نواتج محددة قياساً على الأهداف المبيّنة في الإطار البرنامجي القطري ذي الصلة أو الخطة الوطنية للتنمية ذات الصلة، ويرجو كذلك من المراجع الخارجي أن يقدم تقريراً عن النتائج إلى مجلس المحافظين؛".

٣٢- وقال ممثلو الفلبين ومصر والجمهورية العربية السورية إن مفهوم" صنع القرار المدفوع بالنواتج" ليس واضحاً بشكل كافٍ.

٣٣- واقترح ممثل إيطاليا، متحدثاً باسم الاتحاد الأوروبي، عدداً من التعديلات كما يلي: إدراج عبارة "والمساءلة والشفافية" بعد كلمة "والكفاءة" في البند (ب)؛ وإضافة عبارة "وإذ يلاحظ مع القلق أن الاستعراض يفيد بعدم اكتمال الامتثال في كلا المجالين،" في نهاية البند (ج)؛ والاستعاضة عن البند (د) ببند نصه كالتالي "وبالنظر إلى أن الدرس الرئيسي المستفاد من عملية الاستعراض هو التحرك صوب مشاريع أكبر وأفضل في مجال التعاون التقني"؛ وحذف جملة "طلبات و" في الفقرة ١؛ وإضافة فقرة، بعد الفقرة ٤، نصها كالتالي: "ويرجو من الأمانة، عند تطبيق آلية الخطوتين في رصد نوعية مشاريع التعاون التقني، أن تقدم تقريراً إلى مجلس المحافظين عن الاستنباطات؛"؛ وإضافة فقرة، أيضاً بعد الفقرة ٤، نصها كالتالي: "ويرجو من الأمانة أن تضع آلية جديدة لتعزيز الامتثال للمعيار المركزي ولجميع متطلبات التعاون التقني، بما في ذلك الإبلاغ عن الأنشطة على أساس منتظم، من أجل تحسين قدرة برنامج التعاون التقني على تلبية احتياجات الدول الأعضاء؛".

٣٤- ودعت ممثلة الجمهورية العربية السورية إلى الإبقاء على جملة "طلبات و" في الفقرة ١، على أساس أنه لا يمكن أن ينفَّذ أي مشروع للتعاون التقني إلا إذا طلبته دولة ما.

٣٥- واستفسرت ممثلة جنوب أفريقيا من الأمانة عن تأثير قبول الاقتراحات التي تقدّم بها ممثل كندا على عملها في مجال التعاون التقني. وقالت إنها تعتقد أن هناك بالفعل آليات للرصد والإبلاغ من شأنها أن تغطي جميع الشواغل التي تكمن وراء تلك الاقتراحات.

٣٦- وقال مدير شعبة دعم وتنسيق البرنامج التابعة لإدارة التعاون التقني، إنه يجري بالفعل اتّباع نهج من قِبَل الأمانة لإدارة التعاون التقني على أساس النتائج، وهي بصدد تطوير أدوات أخرى للرصد. كما تساعد الأمانة الدول الأعضاء على تنفيذ تقييمات ذاتية لمشاريعها في مجال التعاون التقني بحيث يمكنها أن تتعلم من التجربة.

٣٧- وأعرب ممثل اليابان عن تأييده لإدراج عبارة "والشفافية والمساءلة" في البند (ب) حسبما اقترح ممثل إيطاليا.

٣٨- وقال ممثل بيرو إنه ينبغي بالتأكيد أن تنعكس أهمية المساءلة والشفافية في أنشطة التعاون التقني للوكالة على مشروع القرار. وربما أمكن معالجة "الفعالية" و"الكفاءة" و"المساءلة" و"الشفافية" و"الاستدامة" معاً، في فقرة واحدة.

٣٩- وقال إنه يفضل ألا تُحذَف جملة "طلبات و" في الفقرة ١.

٤٠- وفيما يتعلق بما هو مقترح من الاستعاضة عن البند (د) بصيغة مختصرة، فإنه يفضل أن يتم الاحتفاظ بالبند (د) لأنه مقتبس بشكل حَرفي تماماً من فقرة في تقرير التعاون التقني لعام ٢٠١١، في حين أن الصيغة المختصرة المقترحة تشكّل نوعاً من الاقتباس الانتقائي.

٤١- وفيما يخص الإضافة المقترحة لفقرة نصها "ويرجو من الأمانة أن تضع آلية جديدة لتعزيز الامتثال ... على تلبية احتياجات الدول الأعضاء؛"، فإنه يعتبر أنه سيكون من الأفضل تعزيز الآليات القائمة.

٤٢- وقال ممثل مصر، معرباً عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها ممثل بيرو، إنه لا ينبغي أن تكون الأمانة مثقلة بمتطلبات إضافية للرصد والإبلاغ، وإنه لا ينبغي لقرارات المؤتمر العام بشأن "تعزيز أنشطة الوكالة في مجال التعاون التقني" أن تعطي الانطباع بأن أداء الأمانة ضعيف.

٤٣- وقال ممثل كوبا، معرباً عن تأييده للتعليقات التي أدلى بها ممثل مصر، إن على اللجنة أن توصي باعتماد مشروع القرار بأقل عدد ممكن من التعديلات.

٤٤- وقالت ممثلة الفلبين إنه ليس لديها أي اعتراض على الأساس المنطقي وراء الاقتراح الذي تقدّم به ممثل كندا بشأن البند (ب)، لكنها تعتبر أن إضافة الصيغة التالية في نهاية البند (ب) قد تجعل الأمور أكثر وضوحاً: "وإذ يحيط علماً بالدروس المستفادة من مشاريع مماثلة في مجال التعاون التقني بشأن وضع برامج وطنية وتنفيذها،".

٤٥- ومثل ممثل بيرو، فإنها تفضل الاحتفاظ بالبند (د).

٤٦- وفيما يتعلق بالفقرتين الإضافيتين المقترحتين ونصهما "ويرجو من الأمانة، عند تطبيق آلية الخطوتين ... عن الاستنباطات؛" و"ويرجو من الأمانة أن تضع آلية جديدة لتعزيز الامتثال ...على تلبية احتياجات الدول الأعضاء؛""، فإن لديها هواجس كبيرة بشأنهما.

٤٧- وقال مدير شعبة دعم وتنسيق البرنامج التابعة لإدارة التعاون التقني إنه لن يكون مفيداً، في رأيه، تقديم تقارير عن تقييم جودة عملية إعداد المشاريع إلى المجلس قبل الانتهاء من هذه العملية.

٤٨- وفيما يتعلق بالرصد، ثمة حاجة إلى وسيلة أكثر فعالية لرصد تنفيذ المشاريع.

٤٩- ودعا إلى الاتساق في استخدام مصطلحي "المخرجات" و"النواتج" في مشاريع القرارات وغيرها.

٥٠- وقال إن الأمانة بصدد استحداث أداة جديدة وهي- تقرير تقييم التقدم المحرز في المشاريع- للمساعدة في قياس التنفيذ أثناء المشاريع وعند انتهائها. وهي تأمل في أن يتم تضمين التقرير المذكور في صلب منهجيتها الحالية، ولكن سيكون من الضروري تقديم مدخلات من الدول الأعضاء.

رُفِعَت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.